الأمم المتحدة
A/RES/60/223

Distr.: General
24 March 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/60/L.45* و *Add.1*)]

٦٠/٢٢٣ – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[(١)]، وإلى قراراتها ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٣٧ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٣٣٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٣٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فضلا عن القرار ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن دور المجلس في منع نشوب الصراعات المسلحة و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

وإذ تشير كذلك إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٠٠٢/١ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بإنشاء أفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع،

وقد نظرت في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام[٢] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٣]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] الذي أكد فيه قادة العالم من جديد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تعترف بترابط وتآزر التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ أن منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام سيستفيدان من الجهود المنسقة والمطردة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، مع التسليم بوجود حاجة إلى دعم من المجتمع الدولي،

وإذ تشدد على ضرورة التصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جميع جوانبه من آثار سلبية على السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تلاحظ في هذا السياق التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام،

وإذ تؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الإرادة السياسية بما يكفل توفير الدعم المالي والتقني المطلوب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام على نحو فعال،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطة السلام والأمن الأفريقية،

---

(٢) A/60/182.

(٣) A/52/871-S/1998/318.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير المرحلي للأمين العام[٢] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٣]، بما في ذلك الجهود المبذولة مؤخرا في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وضرورة إيلاء اهتمام خاص للتعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المتواصل المحرز في الحد من الصراعات الكبرى في القارة وبالجهود المطردة التي بذلها، في الآونة الأخيرة، الاتحاد الأفريقي فضلا عن المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية للوساطة وحل الصراعات، وتلاحظ أنه لا يزال يتعين، رغم الاتجاهات وأوجه التقدم الإيجابية في أفريقيا، النهوض بالظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية على نحو مستدام في جميع أرجاء القارة؛

٣ - **تلاحظ مع القلق** استمرار وجود حالات عديدة في القارة تتسم بأشكال مختلفة من الاضطرابات المدنية، ومن بينها تلك الناشئة عن عوامل إثنية ودينية واقتصادية، ودور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات في أفريقيا؛

٤ - **تؤيد** هدف أفريقيا الرامي إلى جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠؛

٥ - **ترحب** بالالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجموعة البلدان الثمانية في مجالي السلام والاستقرار في سياق إعلان غلينيغلز المعتمد في اجتماع القمة السنوي الذي عقدته في غلينيغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتتطلع إلى التنفيذ المبكر لهذه الالتزامات؛

٦ - **ترحب أيضا** بتصميم الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدراته في مجال حفظ السلام وعلى اضطلاعه بدور طليعي في حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة من خلال مجلس السلام والأمن، فضلا عن الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، وتعزيز القدرة على القيام بوساطة، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية؛

٧ - **تحث** البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة وتنسيق ومواصلة جهودها الرامية إلى معالجة كامل أسباب الصراع في أفريقيا عن طريق تعزيز تدابير وأنشطة منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام؛

٨ - **تحث** الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة على تقديم الدعم لإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي كمسألة ذات أولوية؛

٩ - **تحث** الأمم المتحدة على زيادة دعمها المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وتدعو الشركاء الآخرين في التنمية إلى القيام بذلك بهدف تعزيز قدراته وفعاليته في التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها وتوفير تدريب متطور لحفظة السلام الأفارقة، وتعترف بالدور الهام الذي تؤديه المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في أفريقيا، وتشجع الأمين العام على استخدام الوساطة قدر المستطاع للمساعدة في إيجاد حل سلمي للصراعات، آخذا في الاعتبار على النحو الواجب الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد؛

١٠ - **ترحب** باستخدام مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي، ومبادرات أعضاء مجموعة البلدان الثمانية لبناء القدرات الأفريقية على حفظ السلام مثل المبادرة العالمية لعمليات السلام التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام الذي تنفذه فرنسا، فضلا عن الجهود التي يبذلها شركاء دوليون آخرون من أجل دعم تنفيذ مبادرات السلام التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية؛

١١ - **ترحب أيضا** بقرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥] إنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع نحو الإنعاش وإعادة الإدماج والتعمير ولمساعدتها في إرساء الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، وتلاحظ أنه ينبغي للجنة أن تبدأ عملها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

١٢ - **تدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تنسيق إجراءاتها بهدف تنفيذ خطة تتولى زمامها أفريقيا مستمدة من الإطار الاستراتيجي للسياسات المتعلقة بالتعمير بعد انتهاء الصراع الذي يعكف الاتحاد الأفريقي على وضعه بغية الاضطلاع بأنشطة بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، وتراعي الصلات بين الأبعاد الأمنية والإنمائية والإنسانية للسلام في أفريقيا؛

---

(٥) انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ٩٧.

١٣ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في جهودها الرامية إلى استعادة الأمن وتوفير عودة آمنة للمشردين داخليا واللاجئين وتعزيز ورصد حقوق الإنسان وزيادة الأنشطة المدرة للدخل، لا سيما للشباب، وتسريح المحاربين السابقين، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

١٤ - **تؤكد** الأهمية البالغة التي يكتسيها اتباع نهج إقليمي لمنع نشوب الصراع، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والسلع المرتفعة القيمة والاتجار بها بشكل غير مشروع، وتشدد على الدور المحتمل الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه؛

١٥ - **تلاحظ مع القلق** المحنة المأساوية التي يعيشها الأطفال في حالات الصراع في أفريقيا، ولا سيما الظاهرة المتنامية المتمثلة في الجنود الأطفال، وتكرر تأكيد ضرورة توفير المشورة والتأهيل والتعليم بعد انتهاء الصراع؛

١٦ - **تلاحظ أيضا مع القلق** استمرار، وغالبا زيادة، العنف ضد المرأة حتى مع انتهاء الصراعات المسلحة، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية المرأة ومساعدتها في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع؛

١٧ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وإلى توسيع نطاق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة صنع السلام وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع؛

١٨ - **تقرر** مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها؛

١٩ - **تؤكد** أهمية تمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من الاضطلاع بشكل أفضل بدوره بوصفه جهة التنسيق داخل الأمانة العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٨ أعلاه؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٩
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥